تحت رعاية وزير المالية في لبنان
معالي السيد ياسين جابر
مسودة مذكّرة مفاهمية

I. الخلفية

عقدت الإسكوا، بالتعاون مع اليونيسف، **المنتدى العربي الأول للمالية العامة والموازنة** في عام 2025، تحت رعاية وزير المالية في لبنان، في محطة إقليمية بارزة لتعزيز العمل الجماعي بشأن إصلاحات المالية العامة والموازنة. وجمع المنتدى وزراء ومسؤولين رفيعي المستوى من 15 دولة عضوًا، إلى جانب شركاء دوليين وإقليميين وممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وركزت المناقشات على زيادة الإنفاق في المجالات الأكثر أهمية، وتحسين كفاءة الإنفاق، مع الحفاظ على الاستدامة المالية، وأسفرت عن مجموعة من **الرسائل الرئيسية** لتوجيه أعمال المتابعة والدورات المقبلة للمنتدى.

يركّز منتدى عام 2026 على موضوع «بناء نظم مالية عامة قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات الجيوسياسية». واستجابةً للتحديات الناشئة ودعماً للمضي قدماً في تنفيذ **التزام إشبيلية**، يوفّر المنتدى منصةً للتداول بشأن الإجراءات العملية الرامية إلى إدماج اعتبارات المناخ والإنصاف والقدرة على الصمود في عمليات إدارة المالية العامة وإعداد الموازنات. وفي هذا السياق، يُنظر إلى تعزيز الإنفاق الاجتماعي باعتباره استثمارًا استراتيجيًا في القدرة على الصمود وتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل، بدعم من تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وزيادة كفاءة الإنفاق العام، والاستفادة الاستراتيجية من التمويل الخاص. كما ستبحث المناقشات، في إطار الحوارات رفيعة المستوى، دور الذكاء الاصطناعي والرقمنة في المالية العامة، والاستعداد للصدمات المرتبطة بالنزاعات والمناخ، وتدابير التمويل الطارئ، والنهج المتبعة لتعبئة آليات التمويل المبتكرة.

وتكتسب هذه الأولويات أهمية خاصة في الوقت الراهن. فعلى الرغم من أن البلدان العربية أدخلت إصلاحات مهمة على صعيدي الإيرادات والإنفاق، فقد أدت النزاعات الأخيرة إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنحو 3.5 في المائة، وتعطيل التجارة والاستثمار، وزيادة تقلبات أسعار الطاقة والغذاء، وإضعاف ثقة المستثمرين في مختلف أنحاء المنطقة.[1] وقد تؤدي الصدمة الاقتصادية الأوسع نطاقًا الناجمة عن النزاع إلى دفع ما بين 18 و23.4 مليون طفل إضافي إلى براثن الفقر بحلول نهاية عام 2026.[2] وقد اعتمدت عدة بلدان تدابير مالية لامتصاص هذه الصدمات، وحماية الفئات الهشة، ودعم التعافي. وسيسهم المنتدى في تيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة من هذه التدابير بهدف تعزيز القدرة على الصمود، ولا سيما في حالات النزاع.

ويحتل الإنفاق الاجتماعي محورًا أساسيًا في هذه المناقشات. فقد بلغ متوسط الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، 10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ

[1] الإسكوا، الأمم المتحدة، 2026. النزاع وتداعياته: تصاعد حدة الأزمة في المنطقة العربية تحليل قائم على السيناريوهات
[2] اليونيسف، 2026. *"ما يصل إلى 23.4 مليون طفل إضافي قد يقعون في براثن الفقر بسبب التوترات في الشرق الأوسط."* (بيان إعلامي، 16 يوليو 2026) *استناداً إلى تقرير: أثر حرب الشرق الأوسط على الأطفال في الأسر الفقيرة مادياً.* منظمة اليونيسف / يونيسف كندا.

17.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022.[3] وان الحفاظ على الاستثمارات الأساسية في الأطفال، أو حتى زيادتها، خلال فترات التراجع الاقتصادي، يدعم الإنتاجية المستقبلية، وتكوين رأس المال البشري، والنمو على المدى الطويل. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان المستوردة للطاقة والبلدان المتوسطة الدخل التي تواجه حيزًا ماليًا محدودًا وضغوطًا متزايدة على الخدمات الأساسية [4]

ويمكن للرقمنة أن تعزز إدارة المالية العامة على امتداد دورة المالية العامة، بدءًا من إعداد الموازنة وتحصيل الإيرادات وصولًا إلى المشتريات والمدفوعات والرقابة. ويمكن للنظم الرقمية المتكاملة أن تحسن ضوابط الإنفاق والشفافية والمساءلة، مع دعم تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وإنصافًا.[5] وعلى الرغم من أن عدة بلدان عربية تصنف ضمن الحكومات الرقمية الرائدة عالميًا، فإن مستوى النضج الرقمي والقدرات المؤسسية يختلفان بدرجة كبيرة بين بلدان المنطقة، بما يؤثر في مدى إمكانية نشر هذه النظم والاستفادة منها بفعالية.[6]

يوفر مرصد الإنفاق الاجتماعي إطارًا شاملًا لتقييم الإنفاق الاجتماعي عبر الأبعاد المرتبطة بالتنمية المستدامة. ويشجع المرصد على استخدام أدوات تحليلية متقدمة لدعم اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتحقيق "الإنفاق الذكي". وقد قدم تقرير عام 2025 أكثر قاعدة من الأدلة شمولًا حتى ذلك الوقت بشأن توزيع الموارد العامة على القطاعات الاجتماعية والفئات السكانية. [7] كما أظهر التقرير إلى أن انخفاض كفاءة الإنفاق يكلف المنطقة ما يقدر بنحو 112 مليار دولار سنويًا، أي ما يعادل نحو 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.[8] ويستند تقرير هذا العام إلى هذا العمل ويوفر أساسًا تحليليًا لمداولات المنتدى.

II. الأهداف

استنادًا إلى منتدى عام 2025 والتزامات البلدان العربية بمتابعة تنفيذ التزام إشبيلية وتعزيز المالية العامة من أجل تحقيق التنمية الشاملة، **ستعقد الإسكوا واليونيسف الدورة الثانية للمنتدى العربي للمالية العامة والموازنة في ديسمبر 2026.** وسيتيح المنتدى لوزراء المالية والشؤون الاجتماعية والتخطيط والاقتصاد، إلى جانب كبار المسؤولين في هذه الوزارات، تبادل الخبرات، بالاضافة الى تعزيز القدرة على الصمود المالي ونظم إدارة المالية العامة، وحماية النفقات الاجتماعية ذات الأولوية، والحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، في ظل الضغوط المالية المتزايدة، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، وتراجع التمويل الخارجي، وتزايد الاحتياجات الاجتماعية.

ويركز المنتدى على أدوات تحليل السياسات القائمة على البيانات والمدعومة بالذكاء الاصطناعي، وعلى إشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف تعزيز المعارف وتبادل الخبرات بين النظراء بشأن حلول الموازنة والسياسات الاقتصادية الكلية والمالية العامة لمعالجة مواطن الضعف وتعزيز خيارات **"الإنفاق الذكي"** التي تدعم النمو وتعزز القدرة على الصمود في أوقات الصدمات السلبية.

وبمشاركة الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين والخبراء وأوساط التنمية الإقليمية والدولية، تتمثل الأهداف المحددة للمنتدى في ما يلي:

---

[3] الإسكوا واليونيسف، 2025. الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية

[4] الإسكوا، 2024. آفاق المالية العامة والدين العام في المنطقة العربية

[5] البنك الدولي، 2021. ضمان تحقيق نتائج أفضل في إدارة المالية العامة من خلال الاستثمارات في نظم معلومات الإدارة المالية (FMIS)

[6] الأمم المتحدة ، 2024. مسح الحكومة الإلكترونية

[7] تدعم الإسكوا بلدانًا من بينها الأردن وتونس والكويت ومصر واليمن وموريتانيا والجزائر ولبنان وغيرها في إنشاء لوحات مرصد الإنفاق الاجتماعي. المصادر - مرصد الإنفاق الاجتماعي

[8] الإسكوا واليونيسف، 2025. الإنفاق الاجتماعي، كفاءة الإنفاق والاستدامة المالية في الدول العربية

- **تعزيز تبادل المعارف والتعلّم من تجارب النظراء** من خلال تحديد الدروس المستفادة ومبادرات الإصلاح وتدابير السياسات الرامية إلى إدماج اعتبارات المناخ والإنصاف والقدرة على الصمود في نظم إدارة المالية العامة وعمليات إعداد الموازنات

- **تبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات لحماية النفقات الاجتماعية وتحديد أولوياتها خلال فترات الضغوط المالية**، بما في ذلك النهج الرامية إلى حماية الاستثمارات في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والخدمات المقدمة للأطفال والفئات السكانية الضعيفة

- **تطبيق الرؤى المستندة إلى الأدلة واستخلاص الدروس العملية** بشأن اتجاهات الإنفاق الاجتماعي وكفاءته وإنصافه واستهداف الموارد للفئات السكانية الضعيفة، بالاستناد إلى النتائج الرئيسية المستخلصة من لوحة بيانات رصد الإنفاق الاجتماعي والتحليلات ذات الصلة

- **استكشاف التطبيق العملي لمبادرات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي** على امتداد دورة المالية العامة، بما يدعم إدارة الإيرادات وتخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة وإنصافًا

- **صياغة استراتيجيات قابلة للتنفيذ** لتعزيز الحيز المالي وتعبئة الموارد، بما في ذلك من خلال الاستفادة الاستراتيجية من التمويل الخاص وآليات التمويل المبتكرة

- **اكتساب خبرة عملية** في استخدام الأدوات المتقدمة، بما في ذلك مرصد الإنفاق الاجتماعي، ومجموعة أدوات الذكاء الاصطناعي للموازنة، والمالية العامة من أجل الأطفال (PF4C) ، بما يعزز القرارات المتعلقة بالسياسات والموازنات

- **تعزيز شبكة إقليمية من النظراء** لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتعزيز الإصلاحات التي تحسن نتائج الإنفاق الاجتماعي وإدارة المالية العامة والحوكمة المالية

III. المشاركون

سيشارك في المنتدى وزراء المالية والشؤون الاجتماعية والتخطيط والاقتصاد، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من وزاراتهم المعنية في مختلف أنحاء المنطقة العربية، فضلًا عن وكالات الأمم المتحدة وفرق الأمم المتحدة القُطرية والمنظمات الإقليمية والخبراء الدوليين العاملين في مجال إصلاحات السياسات الاجتماعية والمالية.

كما سيوجّه المنتدى الدعوة إلى المنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وصندوق النقد العربي، ومركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (IMF-METAC)، ومنتدى البحوث الاقتصادية، ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، واتحاد المصارف العربية، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND)، والجامعة الأميركية في بيروت، والجامعة اللبنانية الأميركية، والجامعة الأميركية في القاهرة، ومنتدى الدراسات والبحوث الإنمائية، ومؤسسات المجتمع المفتوح، وشركاء آخرين.

IV. تنظيم الاجتماع

سيُعقد هذا المنتدى حضورياً **يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2026 في بيت الأمم المتحدة، بيروت، لبنان.** ستُشارك المعلومات اللوجستية مع المشاركين قبل انعقاد المنتدى. وستتوفر خدمة الترجمة الفورية من الإنجليزية إلى العربية ومن العربية إلى الإنجليزية للمشاركين.

V. بنود جدول الأعمال (مؤقت)

اليوم الأول:

الجلسة الافتتاحية

- البند الأول: المالية العامة في ظل الأزمات المتفاقمة - حماية الناس ودفع عجلة التنمية (حوار رفيع المستوى)
- البند الثاني: توسيع الحيز المالي: الاستفادة من آليات التمويل العامة والخاصة والمبتكرة (حوار رفيع المستوى)
- البند الثالث: حماية الإنفاق الاجتماعي في ظل الضغوط المالية: استراتيجيات إدارة المالية العامة لتحسين كفاءة الموازنات وإنصافها وفعاليتها
- البند الرابع: تمويل الأطفال في ظل الضغوط المالية: دروس مستفادة من أجل إعداد موازنات منصفة وقادرة على الصمود

الكلمة الرئيسية

اليوم الثاني:

- البند الخامس: الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لتحقيق مالية عامة منصفة وفعالة
- البند السادس: إدارة المخاطر المالية وبناء نظم مالية عامة قادرة على الصمود: دور تعبئة الموارد المحلية
- البند السابع: الرسائل الرئيسية

الجلسة الختامية

VI. المراسلات

لأي استفسارات إضافية، يُرجى التواصل مع جهات التنسيق الرئيسية في المنتدى:

السيد نيرنجان سرانجي
مدير مجموعة
مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
sarangi@un.org

السيد إيليا تاليف
الممارسة العالمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية
مركز التميّز للتعليم وحماية الطفل
شعبة البرامج العالمية، اليونيسف
italev@unicef.org

السيدة سميرة حيدر
مساعدة إدارية
مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
samira.haidar@un.org

السيدة ليال درويش
مساعدة أبحاث
مجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، الإسكوا
بيروت، لبنان
layal.darwiche@un.org